قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢١ والتى تتيح اليابان بمقتضاها لمصر منحة قيمتها ١٫٠٥ مليارين يابانى للمساهمة فى تمويل مشروعات الإسكان لمحدودى الدخل باستيراد حديد تسليح صغير الحجم ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ المحرم سنة ١٤٠٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٩ من ربيع الأول سنة ١٤٠٧هـ الموافق الأول من ديسمبر سنة ١٩٨٦م .

القاهرة فى ١٩٨٦/٤/٢١

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن توسيع دائرة التعاون الاقتصادى اليابانى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الإسكان لذوى الدخل المحدود (المشار إليه فيما بعد "بالمشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها تصل إلى بليون وخمسين مليون ين (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ين المشار إليها فيما يلى "بالمنحة").

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٧ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة جمهورية مصر العربية فقط ومن أجل شراء المنتجات وتقديم الخدمات اليابانية اللازمة للمشروع والموضحة فيما يلى :

(ا) أسياخ صلب صغيرة الحجم ، (و) .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل أسياخ الصلب صغيرة الحجم المشار إليه فى (ا) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المسئولة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات وتقديم الخدمات المشار إليها فى البند (٣) وتقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود من حيث صلاحيتها للمنحة (يقصد برعاية الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية للأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون).

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات التى تترتب على جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى

تمثلها بمقتضى العقود التى تم خصمها طبقا لما نص عليه فى البند ٤ (والمشار إليها فيما بعد بالعقود التى تم خصمها) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها (يشار إليها فيما بعد " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى أمر دفع تصدره حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باليان اليابانى التى تتم من الحكومة اليابانية والقيام بعملية الدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف العقود التى قد تم خصمها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات تتم بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

٦ ـــ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم خصمها ، تكفل عدم تحمل الرعايا اليابانيين لأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من خلال المنحة سوف تستخدم بكفاءة وإيجابية فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية اللازمة لتنفيذ المشروع بخلاف تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) سوف لايعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحـــة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قدينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية ويشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابةعن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومةاليابان إخطار كتابى منحكومة جمهوريةمصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمةلدخول مثل هذا الاتفاقحيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وإننى يشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة يعتبرا أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير التخطيط والتعاون الدولى
دكتور / كمال الجنزورى

القاهرة فى ١٩٨٦/٤/٢١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على ما يلى :

"أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن توسيع دائرة التعاون الاقتصادى اليابانى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الإسكان لذوى الدخل المحدود (المشار إليه فيما بعد " بالمشروع ") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية

لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهـذا الشأن ـ منحة قيمتها تصل إلى بليون وخمسين مليون ين (١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ين المشار اليها فيما يلى بالمنحة) .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٧ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة جمهورية مصر العربية فقط ومن أجل شراء المنتجات وتقديم الخدمات اليابانية اللازمة للمشروع والموضحة فيما يلى :

(ا) أسياخ صلب صغيرة الحجم ، (و) .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل أسياخ الصلب صغيرة الحجم المشار إليها فى (ا) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المسئولة التى تعينها عقودا باليين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات وتقديم الخدمات المشار إليها فى البند (٣) وتقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود من حيث صلاحيتها للمنحة (يقصد برعاية الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية للأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات باليين اليابانى لتغطية المستحقات التى تترتب على جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تمثلها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ٤ (والمشار إليها فيما بعد بالعقود التى تم فحصها) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها (يشار إليها فيما بعد بـ "البنك") " .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى أمر دفع تصدره حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باليين اليابانى التى تتم من الحكومة اليابانية والقيام بعملية الدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات تتم بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها ، تكفل عدم تحمل الرعايا اليابانيين لأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من خلال المنحة سوف تستخدم بكفاءة وإيجابية فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية اللازمة لتنفيذ المشروع بخلاف تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) سوف لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية" .

ويشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

يوشيا كاتو

سفير فوق العادة لليابان

لدى جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢١ والتى تتيح اليابان بمقتضاها لمصر منحة قيمتها ١,٠٥ مليارين يابانى للمساهمة فى تمويل مشروعات الإسكان لمحدودى الدخل باستيراد حديد تسليح صغير الحجم ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١ ؛

وعلى تصديق السيد/رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ ،

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢١ والتى تتيح اليابان بمقتضاها لمصر منحة قيمتها ١,٠٥ مليارين يابانى للمساهمة فى تمويل مشروعات الإسكان لمحدودى الدخل باستيراد حديد تسليح صغير الحجم .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٦/١٢/٤ ،

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . احمد عصمت عبد المجيد